

النفقات الجبائية في الجزائر بين النظرية و التطبيق

Tax Expenditures in Algeria: Between Theory and Practice

يحياوي سارة^{1*}، زين العابدين جليل²،

Yahiaoui Sara¹, Zinelaabidine Djelil²

¹ جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)، sarrayahiaoui26@gmail.com

² جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)، zinoudjelil@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/09/30 ؛ تاريخ القبول: 2024/12/09 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/18

ملخص: تعد الضرائب دائما أداة مهمة في السياسات العامة، سواء كانت هذه السياسات تنتمي إلى عقائد اقتصادية كلاسيكية أو كينزية. يُعتبر إنشاء نظام ضريبي خيارًا يتبناه الحكومات عمومًا لتطبيق سياسات تحفيزية تهدف إلى تحقيق أهداف محددة. شهد النظام الضريبي الجزائري إصلاحات جذرية منذ بداية التسعينيات مع إدخال تدابير ضريبية تفضيلية، تُعرف أيضًا باسم "المصروفات الضريبية"، تُمنح لبعض الفئات لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقتها الدولة. يهدف هذا المقال إلى استعراض هذه التدابير وتحليل تكلفتها، بعد تعريف مفهومها مسبقًا.

كلمات مفتاحية: الضرائب ، السياسة الضريبية ، النفقات الضريبية ، التدخل الحكومي

Abstract: Taxation has always been an important lever in public policies, whether these policies fall under classical or Keynesian economic doctrines. The establishment of a tax system is generally a choice made by governments to implement incentive policies aimed at achieving specific objectives. The Algerian tax system has undergone radical reforms since the early 1990s, with the introduction of preferential tax measures, also known as "tax expenditures," granted to certain categories in order to meet the objectives of the economic and social policies initiated by the state. This article aims to review these measures and analyze their cost, after first defining their concept.

Keywords: Taxes ; tax policy ; tax expenditures ; Government Intervention

*- المؤلف المرسل: الاسم واللقب، البريد الإلكتروني: sarrayahiaoui26@gmail.com

مقدمة :

لقد تطور مفهوم الضريبة مع تطور وظائف الدولة و أهدافها السياسية و الاقتصادية المتعاقبة إلى أن ظهرت للضريبة وظيفة اقتصادية واجتماعية جديدة فوق وظيفتها المالية، و حتى تحقق الضريبة أهدافها عمد المشرع الضريبي إلى وضع مجموعة من العمليات التي بموجبها يتم إعداد و تحصيل الضريبة من تحديد الوعاء الضريبي، ثم تحديد معدل الضريبة و أخيرا ربط و تحصيل الضريبة و بقدر ما يكون التنظيم الفني للضريبة جيد بقدر ما تكون الضريبة ناجحة في تحقيق أهدافها.

وعلى مر السنين أدخلت أغلب الحكومات في مجال الضريبة العديد من الإجراءات و التدابير و التي تنحرف عن قواعد النظام الضريبي بمنحها لمجموعة من الإعفاءات، التخفيضات والإجراءات التحفيزية، هذه التفضيلات أصبح يطلق عليها في الأدبيات الضريبية المعاصرة اسم "النفقات الجبائية" والغرض منها هو تحقيق أهداف إستراتيجية معينة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى .

فالنفقات الجبائية أصبحت تستخدم كثيرا كأداة للسياسة الحكومية ، وكثيرا ما تحل محل النفقات المباشرة ، رغم بعض المزايا والعيوب بين الأسلوبين خاصة من جانب الرقابة والمرونة من حيث الاستخدام والتطبيق .

منذ عام 1992، بدأت الجزائر في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسات تتجه نحو اقتصاد السوق، مع التركيز بشكل خاص على الإصلاحات الضريبية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار. وقد تجسد ذلك من خلال تقديم عدة أشكال من النفقات الجبائية عبر قوانين المالية المتعاقبة أو القوانين الخاصة، وذلك عبر الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ). تهدف هذه الهيئات مجتمعة إلى دعم وتشجيع الاستثمار الخاص، سواء كان محلياً أو أجنبياً، من خلال تقديم حوافز متنوعة للمستثمرين، معظمها يتمحور حول النفقات الجبائية. وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق هذه الاستراتيجية (النفقات الجبائية)، يمكننا بناءً على ما سبق طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية النفقات الجبائية في الجزائر ؟

وحتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب موضوع البحث ، فقد تم تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي :

- ما المقصود بالنفقات الجبائية و ما علاقتها بالنفقات الموازية ؟
- ما المقصود بالسياسة الضريبية و ماهي مقومات نجاحها ؟
- ما هي أهم أشكال النفقات الجبائية شائعة الاستخدام

I: ماهية النفقات الجبائية

ظهر مفهوم الإنفاق الضريبي نتيجة الحاجة إلى إظهار أن الحكومات يمكنها استخدام نظمها الضريبية لتحقيق أهداف مشابهة لتلك التي تحققها برامج الإنفاق العام التقليدية، حتى وإن لم تكن تكاليف وفوائد التدابير الضريبية مماثلة لتلك التي ترتبط بالإنفاق العام. ووفقاً لهذا النهج، يمكن تقديم المساعدة المالية الحكومية إما من خلال أحكام ضريبية محددة أو من خلال الإنفاق العام المباشر. لتوضيح ذلك، يتم تقسيم النظام الضريبي إلى جزئين (Godbout, 2006, p. 6) من ناحية، القواعد الضريبية التي تشكل الأساس الفعلي لنظام الضرائب، ومن ناحية أخرى، تلك التي تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية محددة. وهذا يخلق تمييزاً بين التدابير الضريبية المرتبطة بطبيعتها بالنظام الضريبي وبين الإنفاق الضريبي.

يسعى تعريف مفهوم الإنفاق الضريبي إلى تسليط الضوء على الإيرادات الضريبية التي تتنازل عنها الحكومة من خلال بعض التدابير الضريبية، بغض النظر عن شكلها، من خلال الانحراف عن ما يسمى بالنظام الضريبي العادي. وفي هذه الحالات، تصبح هذه التدابير مشابهة للإنفاقات الميزانية، وبالتالي يجب أن تخضع لنفس آليات الرقابة (zatla & djelil).

I.1 تعريف الإنفاق الضريبي

على مر السنين، تطور تعريف مفهوم الإنفاق الضريبي. وكانت أول محاولة لتعريف هذا المفهوم في عام 1967 على يد ستانلي سوري (surrey, 1973) بعد تصاعد التدابير الضريبية التفضيلية في النظام الضريبي الأمريكي. عرّف سوري الإنفاق الضريبي بأنه "برنامج مساعدة مالية حكومية يتم تقديمه من خلال الأحكام الضريبية بدلاً من الإنفاق الميزاني المباشر (fiekowsky, 1980) من جهة أخرى، يحد من تعريف الإنفاق الضريبي على أنه إجراء تفضيلي يُعتبر إنفاقاً ضريبياً فقط إذا انحراف عن القاعدة العامة المُعبر عنها بالفعل في التشريعات الضريبية، وإذا كان يمكن تحقيق هدف هذا الحكم بتكلفة معقولة من خلال برامج الإنفاق المباشر. في "قاموس الضرائب"، يرتبط مصطلح الإنفاق الضريبي بفائدة ضريبية لنشاط معين أو مجموعة من الأفراد، مما يقلل من الضرائب المستحقة. وفي "موسوعة الضرائب وسياسة الضرائب" (cordes, Ebel, & Gravelle, 1999) تُعرّف هذه النفقات بأنها خسائر في الإيرادات نتيجة للأحكام الضريبية التي تمنح تخفيضات ضريبية خاصة تهدف إلى مساعدة دافعي الضرائب في ظروف معينة. وفي "قاموس الموسوعي للمالية العامة" (Gilbert, 1991). يُشير إلى أن الإنفاق الضريبي هو تدابير استثنائية تتعلق بواحد أو أكثر من الأحكام الضريبية التي تعتبر معيارية، مما يمنح معاملة ضريبية تفضيلية لبعض

الأنشطة أو مجموعات دافعي الضرائب. وفقاً ل((P.Beltrame, 2001) ، يُعرّف الإنفاق الضريبي بطبيعة بعض التدابير الضريبية الاستثنائية. كما يقدم صندوق النقد الدولي تعريفاً مشابهاً، حيث ينظر إلى الإنفاق الضريبي على أنه فوائد ضريبية أو إعفاءات من النظام الضريبي العادي تقلل من إيرادات التحصيل من قبل الإدارات العامة (zatla & djelil) . إنّ هذه التعاريف المقدمة من طرف الاقتصاديين والماليين يستخلص منها ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- الخسائر في الإيرادات، التحفيز، الاستثناء من النظام الضريبي، غير أنّ هناك تعاريف أخرى قدمت من طرف بعض المنظمات الدولية.

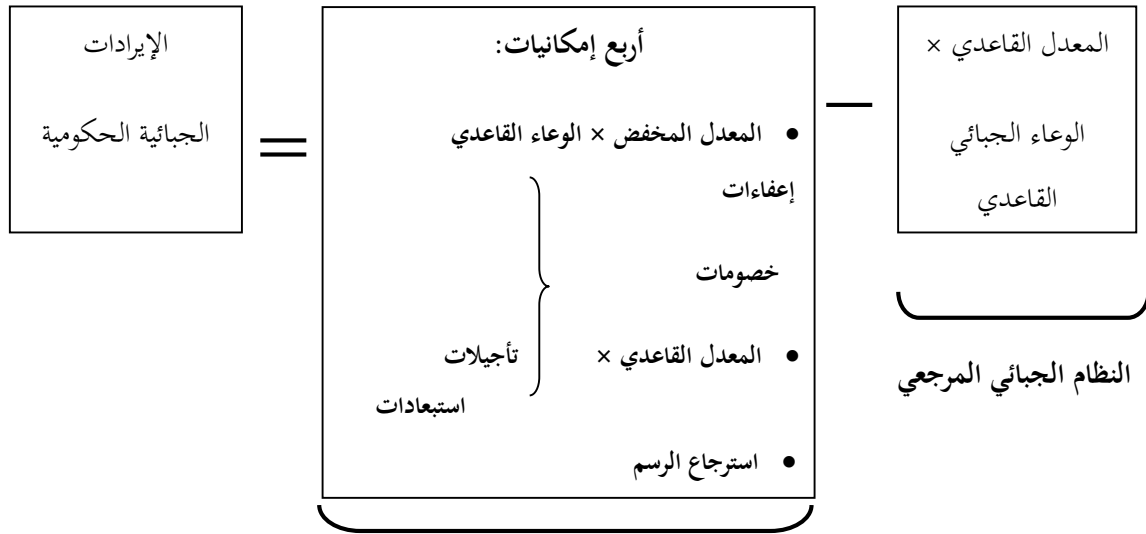
وبصفة عامة يمكن تعريف النفقات الجبائية بأنها « فقدان الإيرادات الضريبية المرتبطة بالتدابير القانونية، والتي تمنح تراخيص ضريبية استثنائية بالنسبة للحقل الضريبي، متمثلة في الإعفاءات أو تخفيضات الدخل الإجمالي أو إنشاء قرض ضريبي أو معدلات ضريبية مخفضة أو تأجيل دفع الضرائب المستحقة على دافعي الضرائب، بغرض أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية ».

2.I أشكال النفقات الجبائية

إنّ النفقات الجبائية هي جزء لا يتجزأ من قوانين الضرائب المختلفة، يمنح معدلات تفضيلية أو بعض الخصومات المعينة على مستوى الوعاء الجبائي القاعدي.

الشكل التالي يوضح كيف تعدل النفقات الجبائية النظام الجبائي المرجعي وتأثيرها على الإيرادات الجبائية الخاصة بالحكومة.

الشكل رقم (01): إدارة وسير النفقات الجبائية



النفقات الجبائية

source : Gouvernement du Q_i
2003, canada p 4

Dépenses Fiscales

Bibliothèque nationale du Québec , Edition

إنّ التنوع الكبير في النفقات الجبائية يبيّن عدم استقرارها ويوحى باتساع مجالات وحالات تطبيقها من جهة، وبالتنوع الكبير للآثار الاقتصادية والجبائية من جهة أخرى (québec, 2003). وفي هذا الصدد يجب تسليط الضوء على أشكال النفقات الجبائية الشائعة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E)، وهي خمسة أشكال رئيسية (OCDE) :

- | | | | |
|--------------------------|---|------------------------------|---|
| Exonération Fiscale | ■ | الإعفاءات الجبائية | ■ |
| Déduction Fiscale | ■ | الخصومات الجبائية | ■ |
| Taux réduit d'imposition | ■ | تخفيضات خاصة بمعدلات الإخضاع | ■ |
| Crédit d'impôt | ■ | القروض الجبائية | ■ |
| Report d'impôt | ■ | تأجيلات ضريبية | ■ |

1. 2.I الإعفاءات الجبائية:

وهي عبارة عن إسقاط حق الدولة كلياً أو جزئياً تحت بعض الشروط المحددة عن طريق القانون من أجل تحفيز مختلف الأنشطة وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

فمثلاً: في مقاطعة Québec الكندية، وفي مجال الضريبة على الدخل الشخصي والضريبة على الشركات فإنّ علاوة الدخل المضمون معفاة من الضريبة وكذلك المنظمات غير الربحية وكذلك النقابات تكون معفية من الضريبة (québec g. d., 2010).

2.2.I الخصومات الجبائية:

نعني بها تلك الإجراءات الجبائية التي تسمح بتخفيض بعض المبالغ من الدخل، وبالمعنى الواسع تتعلق بكل عمليات الخصم المجرات على القواعد والأسس الضريبية. وعلى سبيل المثال في مقاطعة Québec يتم الخصم على المساهمات في نظام التسجيل في صناديق الادخار والتقاعد (R.E.E.R) وكذلك يتم خصم النفقات التي يتحملها المكلف لكسب الدخل والخسائر المحققة في إطار الاستثمار (Québec m. d.).

3.2.I تخفيضات خاصة بمعدلات الإخضاع

يقصد بالتخفيض الخاص في المعدل الضريبي المطبق على فئة معينة من المكلفين أو النشاطات؛ ففي بعض الحالات يمنح النظام الجبائي معدلات ضريبية مخفضة مقارنة بالمعدلات المطبقة عموماً فيمكن أن تطبق تخفيضات من الدخل، تتدخل من تحديد الإخضاع بالتخفيض المباشر للمعدل الضريبي المطبق على قاعدة التأسيس أو جزء منها (Québec g. d., fiscalité et famille, 2011).

4.2.I القرض الضريبي

هو عبارة عن قرض مقدم للخزينة العامة من الأرباح التي يحققها المكلف بالضريبة ويقدم كإقطاع جبائي مسبق عن الضرائب المستحقة عليه، وهذا القرض يضاف إلى الدخل الخاضع للضريبة وفي نفس الوقت يتم تخفيضه من الضريبة الإجمالية (مولود، 2010).

ويمكن التمييز بين نوعين من القرض الضريبي:

■ القرض الضريبي القابل للاسترداد: (Crédit d'impôt remboursable)

هذا النوع من القرض الضريبي قابل للاسترداد لأن قيمته تتجاوز قيمة الضريبة المستحقة للدفع، مثل استرداد القرض الضريبي للحصول على مساعدة الأطفال والقرض الضريبي الخاص بالبحث العلمي والتنمية التجريبية، ويمكن توضيح هذا النوع من القرض في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): القرض الضريبي القابل للاسترداد:



Source : Ministère des finances du Québec, Fiscalité et famille en 26 questions, 2004p 55

■ القرض غير قابل للاسترداد: (Crédit d'impôt non remboursable)

هذا القرض الضريبي يمكن أن يستخدم لتخفيض الضرائب المستحقة الدفع، وهذه القروض مثل القروض الضريبية لأرباح الأسهم. فالرصيد الجبائي عند دفع الضرائب لمدة عام آخر وبالتالي يغير تنسيق للسنة المقبلة كما هو عليه الحال بالنسبة للنفقات الجبائية فيما يتعلق بالفوائد المدفوعة على القروض الطلابية في حكومة كيبيك (g. québec ., et famille fiscalité, 2011)

II مفهوم النظام الضريبي المرجعي

في تعريفات مفهوم الإنفاق الضريبي، يشير معظم المؤلفين بطريقة أو بأخرى إلى مفهوم النظام الضريبي المرجعي. يعتبر (surrey, 1973) أن إنشاء نظام ضريبي مرجعي أمر ضروري، أولاً لتطوير السياسة الضريبية وثانياً لتحديد الإنفاق الضريبي. ومع ذلك، فإن مفهوم النظام الضريبي المرجعي غير معرف في التشريعات الضريبية؛ إنه مفهوم مجرد يعتمد على فكرة نظام ضريبي بدون أي تدابير ضريبية تفضيلية. يمكن تعريف النظام الضريبي المرجعي على أنه مجموعة الخصائص الهيكلية لنظام ضريبي. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد بعض المنظمات الدولية أن النظام الضريبي المرجعي يجب أن يشمل: "هيكل المعدلات، الاتفاقيات المحاسبية، خصم المدفوعات الإلزامية، الأحكام التي تهدف إلى تسهيل الإدارة، والأحكام المتعلقة بالالتزامات الضريبية الدولية." منذ تقديم مفهوم الإنفاق الضريبي، تم تطوير عدة نماذج من الأنظمة الضريبية المرجعية. بمجرد تحديد معايير النظام الضريبي المرجعي، فإن تحديد الإنفاق الضريبي يتضمن بشكل أساسي تحديد ما إذا كان التدبير الضريبي يقع ضمن هذا النظام أو ينحرف عنه.

III تقييم الإنفاق الضريبي في الجزائر

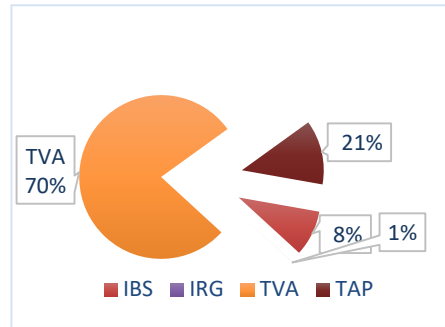
منذ عام 1991، خضع النظام الضريبي الجزائري لإصلاحات جذرية أثرت على كل من الجانب الهيكلي للنظام الإداري والنظام الضريبي. لم تعد الضريبة تُرى فقط كأداة لتحصيل الإيرادات، بل أيضاً كأداة للتوجيه الاقتصادي من خلال الإعانات المالية غير المباشرة للشركات في شكل إنفاق ضريبي.

يمكن أن يتخذ الإنفاق الضريبي (OCDE, 2010) شكل خصومات، إعفاءات، أو معدلات ضريبية مخفضة. الخصومات هي مبالغ تُخصم من الدخل المرجعي لتحديد قاعدة الضريبة. الإعفاءات هي مبالغ تُستبعد من قاعدة الضريبة. معدلات الضرائب

المخفضة تشير إلى معدلات ضرائب أقل تطبق على فئات معينة من دافعي الضرائب أو المعاملات الخاضعة للضريبة. وأخيراً، الاعتمادات الضريبية هي مبالغ تُخصم من إجمالي الضرائب المستحقة على الشركة أو الفرد.

في الجزائر، يتعلق الإنفاق الضريبي بشكل رئيسي بضرريبة الدخل على الشركات (IBS)، ضريبة النشاط المهني (TAP)، ضريبة الدخل الشخصي (IRG)، وضريبة القيمة المضافة (TVA) (djelil و zatla)

شكل رقم 3: توزيع النفقات الجبائية التراكمية - الجزائر "

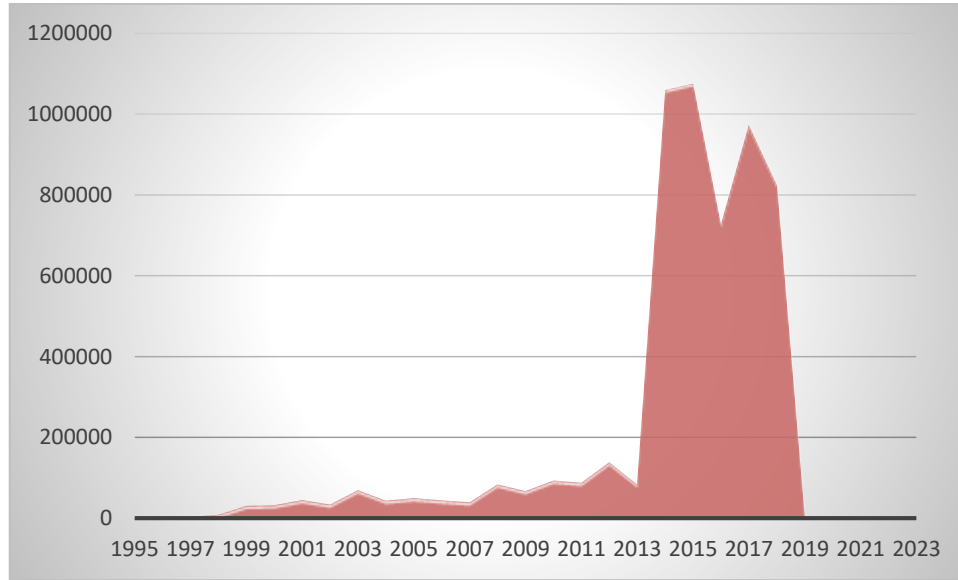


Source : réalisé à partir de statistiques du Ministère des Finances, Direction générale des impôts.

تحليل هيكل النفقات الجبائية التراكمية خلال الفترة 1998-2018 يشير إلى أن أكبر نسبة من النفقات الجبائية ترتبط بالضريبة على القيمة المضافة (TVA)، حيث تمثل وحدها ما يقارب 70% من إجمالي النفقات الجبائية. أما الضريبة على النشاط المهني (TAP) وضريبة أرباح الشركات (IBS) فتشكلان 21% و 8% من النفقات الجبائية على التوالي، بينما الضريبة على الدخل الإجمالي تشكل أقل نسبة و تكاد تكون معدومة 1%. من حيث الديناميكية، يتأكد اللجوء إلى النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة كإجراء رئيسي عند تحليل تطور نسبة "النفقات الجبائية/العائد الضريبي" لكل ضريبة ورسوم معينة. حيث أن نسبة النفقات الجبائية المرتبطة مباشرة بالنشاط الإنتاجي (TAP) مقارنة بمجموع إيرادات الضريبة على النشاط المهني، بعد نمو ملحوظ خلال الفترة 1998-2003، شهدت انخفاضاً مستمراً لتصل إلى 4.5% في المتوسط خلال الفترة 2004-2018. أما النفقات الجبائية المرتبطة بضريبة أرباح الشركات (IBS) فقد شهدت بشكل عام نفس التطور من حيث النسبة. وبالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، فإن حصتها تكاد تكون غير ذات أهمية (أقل من 1% من النفقات الجبائية).

فقط نسبة النفقات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة ظلت ثابتة نسبياً طوال فترة الدراسة. وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في إجمالي النفقات الجبائية خلال الفترة، والتي شهدت نموًا كبيرًا بدءًا من عام 2005، فإن النفقات الجبائية المرتبطة مباشرة بالنشاط الإنتاجي تقلصت لصالح تلك المرتبطة بالاستهلاك النهائي والتي شملت شريحة واسعة من السكان.

الشكل رقم 4: تطور الانفاق الجبائي في الجزائر خلال الفترة 1995 - 2023

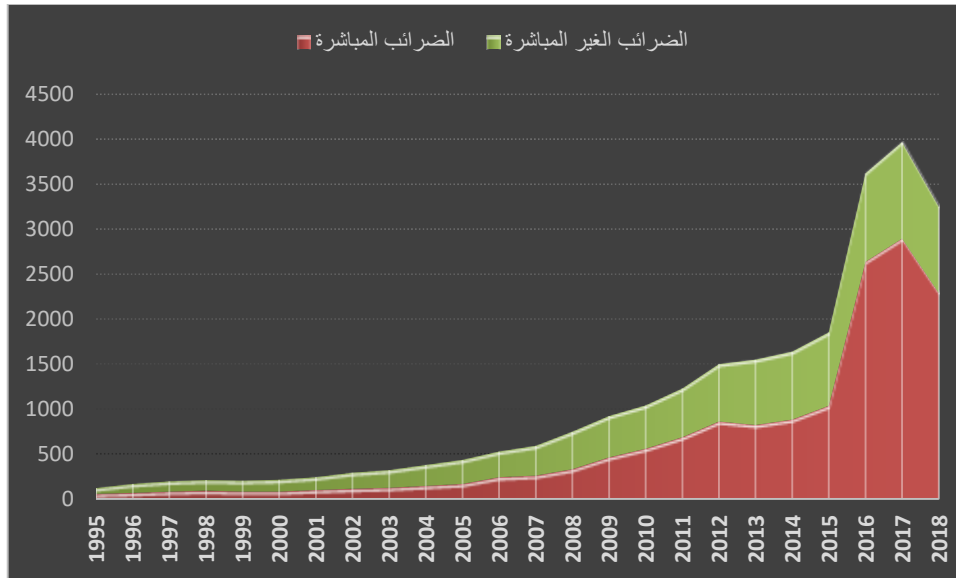


Source : réalisé à partir de statistiques du Ministère des Finances, Direction générale des impôts.

في بداية التسعينيات، كانت النفقات الجبائية محدودة للغاية، وهو ما يتماشى مع الوضع الاقتصادي العام للبلاد في تلك الفترة. الجزائر كانت تواجه أزمة اقتصادية وسياسية مع تراجع إيراداتها من صادرات النفط، حيث تعتمد بشكل كبير على هذه الإيرادات لتغطية احتياجاتها المالية. وبالتالي، كانت القدرة على تقديم تحفيزات الجبائية أو تخفيضات ضريبية محدودة جدًا، بسبب القيود المالية الصارمة. مع بداية الألفية الجديدة، وخاصة بعد عام 2000، نرى ارتفاعًا تدريجيًا في النفقات الجبائية. هذا التغير يعكس التحسن النسبي في أوضاع المالية العامة بفضل تعافي أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية. خلال هذه الفترة، بدأت الجزائر في اعتماد سياسات تحفيزية لدعم الاستثمار، من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات الجبائية للشركات المحلية والأجنبية،

بهدف تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية. تستمر النفقات الجبائية في الزيادة بشكل متصاعد حتى عام 2008، حيث تظهر زيادة ملحوظة. هذه الفترة تتزامن مع تنفيذ برامج تنمية كبرى، مثل "برنامج الإنعاش الاقتصادي" الذي اعتمدته الحكومة في تلك الفترة، والذي شمل مجموعة من الحوافز الضريبية بهدف تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية، بما في ذلك الزراعة، الصناعة، والبنية التحتية. الذروة الكبيرة التي ظهرت في عام 2012 قد تكون نتيجة للزيادة في الحوافز الجبائية التي قدمتها الحكومة في أعقاب الربيع العربي. الجزائر اعتمدت إجراءات اقتصادية تحفيزية لتفادي أي اضطرابات اجتماعية، من بينها توسع في منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات للاستثمارات. هذه السياسة أدت إلى زيادة كبيرة في النفقات الجبائية، حيث حاولت الحكومة تعزيز الأنشطة الاقتصادية ودعم الاستقرار. منذ عام 2013، يظهر أن النفقات الجبائية تستقر عند مستوى مرتفع نسبياً مقارنة بالفترات السابقة. هذا الاستقرار قد يعكس استمرارية السياسات التحفيزية، رغم التحديات التي واجهتها الجزائر بعد انخفاض أسعار النفط في عام 2014. الحكومة استمرت في تقديم إعفاءات الجبائية في محاولة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

الشكل رقم 5: تطور الانفاق الجبائي في الجزائر خلال الفترة 1995 – 2023



Source : réalisé à partir de statistiques du Ministère des Finances, Direction générale des impôts.

خلال فترة ما بين 1995–2000، شهدت الضرائب المباشرة نموًا بطيئًا، حيث زادت من 10 مليارات دينار إلى حوالي 12.5 مليار دينار. هذا النمو الطفيف يعكس بداية التحسن الاقتصادي التدريجي بعد الأزمة المالية التي عرفت الجزائر في التسعينيات،

حيث كان الاقتصاد يعاني من ركود وتقلص في الإيرادات. بعد عام 2000، ارتفع معدل الضرائب المباشرة بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى حوالي 21.5 مليار دينار في 2010. هذا النمو قد يكون ناتجاً عن سياسات إصلاحية بدأت الحكومة في تطبيقها لتعزيز الجباية من مصادر مثل ضريبة الدخل وضريبة الأرباح، إضافة إلى تحسن بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد بفضل ارتفاع أسعار النفط، استمرت الضرائب المباشرة في الزيادة، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 ولكن بوتيرة أبطأ، حيث بلغت حوالي 29 مليار دينار في 2018. قد يشير هذا إلى أن النمو في الدخل والأرباح قد بدأ في الاستقرار أو أن هناك تحديات في تحسين الجباية من هذه المصادر بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي.

بينما الضرائب الغير مباشرة فقد شهدت خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2000 مستوى أعلى مقارنة بالضرائب المباشرة، حيث سجلت حوالي 15 مليار دينار في 1995. هذا يعكس اعتماد الجزائر منذ البداية على هذه الضرائب، والتي تشمل ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية. أما الفترة الممتدة بين 2000-2010 فقد شهدت زيادة ملحوظة في الضرائب غير المباشرة، حيث ارتفعت إلى 25.5 مليار دينار بحلول 2010. هذا النمو يمكن تفسيره بزيادة الاستهلاك المحلي، والتوسع في فرض ضريبة القيمة المضافة، وارتفاع الواردات التي زادت من الرسوم الجمركية. في السنوات 2010-2018 استمرت الضرائب غير المباشرة في النمو لتصل إلى 32 مليار دينار في 2018. هذا يشير إلى أن الاستهلاك المحلي بقي قوياً، وأن الاقتصاد استمر في توليد إيرادات كبيرة من الضرائب المفروضة على السلع والخدمات، بالإضافة إلى استمرار دور الرسوم الجمركية في تعزيز الإيرادات.

طوال الفترة من 1995 إلى 2018، كانت الضرائب غير المباشرة تتفوق بوضوح على الضرائب المباشرة، سواء من حيث القيمة أو النمو. يعكس هذا الهيكل أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة، وهو أمر شائع في الدول التي تعتمد على استهلاك السلع والخدمات وإيرادات النفط في تمويل الميزانية العامة. بالمقابل، الضرائب المباشرة، التي تعتمد على دخل الأفراد والشركات، قد لا تكون كبيرة بنفس القدر بسبب نسب العمل غير الرسمي وقطاعات الاقتصاد التي قد لا تخضع بشكل كامل للضرائب. النمو الملحوظ في الضرائب غير المباشرة بدأ بشكل واضح في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خصوصاً بعد عام 2005. هذا قد يكون نتيجة ارتفاع أسعار النفط وما تبعه من زيادة في الإنفاق الحكومي والاستيراد، مما ساهم في زيادة الجباية من الضرائب غير المباشرة. بعد عام 2014، شهدت الجزائر أزمة اقتصادية نتيجة انخفاض أسعار

النفط، وقد يكون لهذا تأثير على نمو الإيرادات الضريبية. ومع ذلك، يبدو أن الضرائب غير المباشرة بقيت قوية نسبياً، مما قد يعكس استقرار الاستهلاك المحلي أو قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب من مصادر غير نفطية.

إن استمرار الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة قد يكون غير مستدام على المدى الطويل، خاصة إذا شهدت البلاد انخفاضاً في الاستهلاك أو تغييرات في السياسات التجارية. ينبغي للحكومة التركيز على توسيع قاعدة الضرائب المباشرة لتحسين العدالة الضريبية والاستدامة المالية

خاتمة

تُعتبر السياسة الضريبية، على غرار الإنفاق العام، وسيلة مفضلة للعمل الحكومي. وهي تمثل بشكل متزايد خياراً تتبناه الحكومات والدول إما لتقليل الفوارق الاجتماعية أو لتحفيز النشاط الاقتصادي. وتشكل النفقات الضريبية وسيلة تتخذ بها المساعدات الاجتماعية والحوافز الاقتصادية شكلها. وفقاً للأهداف المحددة، قد يتم تقديم مزايا ضريبية لضريبة معينة دون غيرها.

في الجزائر، خاصة منذ أوائل التسعينيات، خضع النظام الضريبي لعدد كبير من التعديلات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن هذه التدابير التشريعية أدت مالياً إلى نفقات ضريبية متزايدة، إلا أن تأثيرها على النشاط الاقتصادي ما زال بحاجة إلى تقييم. وحدها مقارنة تحليلية مع وسائل التدخل الحكومي الأخرى مثل الإعانات والتحويلات، أو حتى الإنفاق العام، يمكن أن تتيح تقدير فعاليتها وكفاءتها بشكل صحيح.

المراجع :

- Gilbert, G. (1991). les dépenses fiscales . economica , 605.
- cordes, J., Ebel, R., & Gravelle, J. (1999). the encyclopedia of taxation and tax policy . urban institute press, 379.
- fiekowsky, s. (1980). the relation of the tax expenditure to the distribution of the fiscal burden. canadian taxation, 2(4), 215.
- Godbout, l. (2006). L'intervention gouvernementale par la politique fiscale : le role des dépenses fiscales étude comparée : canada , etats-unis , france. ECONOMICA .

OCDE. (2010). *les dépenses fiscales dans les pays de l' OCDE*.

P.Beltrame. (2001). *la fiscalité en france*. hachette supérieur.

surrey, s. (1973). *pathway to tax reform - the concept of tax expenditures . harvard university press*,
417 .

zatla, n., & djelil, z. (s.d.). *aperçu sur les dépenses fiscales en algérie*.